## مقدمة – من مؤسسة ويكيميديا يوليو 2022

مؤسسة ويكيميديا هي منظمة غير ربحية عالمية تتيح المعرفة بشكل حر ومفتوح للجميع في كافة أنحاء العالم، من خلال رعاية ودعم مشاريع مختلفة يديرها متطوعون. يشمل هذا ويكيبيديا، التي تقدم حاليًا أكثر من 55 مليون مقالة في 300 لغة، وكلها حرة، دون إعلانات تجارية. يقوم مجتمع عالمي من المتطوعين بالمساهمة والتحرير وإدارة المحتوى عبر مشاريع ويكيميديا بناء على مجموعة قوية من المعايير والقواعد التي وضعها متطوعون، وطبقوها بانتظام.

تحتل مشاريع ويكيبيديا، وويكيميديا مساحة فريدة في منظومة بيئة الإنترنت اليوم: تستفيد مشاريعنا من نموذج لامركزي يديره متطوعون لخلق مورد معرفي موثوق ومحايد لعموم الناس. يعطي المتطوعون، الذين يقومون بتحرير المحتوى على مشاريع ويكيميديا، الأولوية للدقة وإمكانية التحقق على حساب مدى قابلية انتشار المحتوى. مكن هذا الأمر مشاريع ويكيبيديا، وويكيميديا من أن تصبح مصادر معلومات موثوقة للناس على نطاق واسع حول العالم.

مؤسسة ويكيميديا وحقوق الإنسان

تؤمن المؤسسة أن المعرفة حق من حقوق الإنسان. توفر مشاريع ويكيميديا قنوات ومنصات، يكون من خلالها لكل شخص، في أي مكان، الحق في مشاركة المعرفة والوصول إليها دون عوائق. تمكن المعرفة الحرة، بالإضافة للحق الأساسي في حرية التعبير، الناس من ممارسة العديد من الحقوق الأخرى المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التعليم، والتعبير الفني، والتقدم الاقتصادي، والمشاركة السياسية.

باعتبارها راعية لهذه المشاريع، تلتزم المؤسسة باحترام حقوق الإنسان لجميع أولئك الذين يسعون للمعرفة، ويتلقونها، وينقلونها في مشاريع ويكيميديا.

حول تقرير تقييم الأثر على حقوق الإنسان

يعكس تقرير تقييم التأثير على حقوق الإنسان (HIRA) هذا، تركيز المؤسسة على حماية وتعزيز حقوق الإنسان لأولئك الذين يستخدمون مشاريع ويكيميديا ويساهمون فيها. تم إعداده عام 2020 من قبل Article One، المنصة متخصصة بالاستشارات الاستراتيجية والإدارية، حيث تضم خبرة في مجال حقوق الإنسان، والابتكار المسؤول، والاستدامة. كان الغرض من التقييم هو الوصول لفهم أفضل كون مشاريع ويكيميديا ومنصاتها وأنشطتها قد تسبب ضرر غير مقصود لحقوق الإنسان الخاصة بمتطوعي ويكيميديا، وموظفي المؤسسة، والقرّاء، وغيرهم ممن يتأثرون بشكل مباشر أو غير مباشر بمشاريع المعرفة الحرة. إذ أنه من خلال تحديد وفهم كيفية حدوث الأضرار المحتملة لحقوق الإنسان يمكن للمؤسسة أن تعمل على التخفيف منها ومنعها في المستقبل.

أكملت منظمة Article One التقييم وتقديمه إلى المؤسسة في تموز/ يوليو 2020، ولكن للأسف أدت القيود والاضطرابات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 لتأخر كبير في نشر هذا التقرير. كان من المهم أيضًا أخذ الوقت الكافي لضمان عدم تعريض النسخة العامة، من هذا التقرير، موظفي المؤسسة أو المتطوعين أو أي أشخاص آخرين يتفاعلون مع مشاريع ويكيميديا لضرر إضافي. تم ذلك من خلال العمل مع الزملاء في جميع أنحاء المؤسسة. علاوة على ذلك، استثمرت المؤسسة في قدرتها على الاستجابة بصورة مجدية للتوصيات الواردة في التقرير (مزيد من التفاصيل أدناه).

شاركت مؤسسة ويكيميديا ومنظمة Article One في إجراء مراجعة شاملة لهذا التقرير لتحديد أي محتوى يمكنه أن يعرض الأفراد للخطر، أو يمكّن الجهات المؤذية من إساءة استخدام مشاريع ويكيميديا. كما بذلت جهود لتنقيح هذا المحتوى وتعميمه حيثما أمكن، وتمت إزالة بعض الفقرات تمامًا، عند وجود مخاطر تفوق فوائد النشر. بالتالي، فإن تقرير تقييم التأثير على حقوق الإنسان هذا، هو نسخة منقحة من النص الأصلي.

استثمارات مؤسسة ويكيميديا في العمل في مجال حقوق الإنسان

منذ أن قدمت منظمة Article One التقرير لمؤسسة ويكيميديا في منتصف عام 2020، استثمرت المؤسسة في قدرتها على الاستجابة للتوصيات الواردة في التقرير، والمضي قدمًا حيثما أمكن، في التوصيات التي كانت متوائمة مع الأولويات المؤسسية ومخططات المشروع الأخرى.

تشمل الخطوات الرئيسية ما يلي:

- وضع مدونة عالمية لقواعد السلوك: بدأت المؤسسة في عام 2020 بعملية التطوير المشترك للمدونة العالمية لقواعد السلوك لمنصات ويكيميديا، مع مجتمعات المتطوعين. كانت تلك إحدى التوصيات الناجمة عن الحوارات من استراتيجية حركة ويكيميديا (Wikimedia Movement Strategy) بين موظفي المؤسسة والمتطوعين في أيار/ مايو من نفس العام، كما أنها تتفق مع توصية في هذا التقرير. تحدد هذه السياسة المعايير الدنيا الأساسية للسلوكيات المقبولة في مشاريع ويكيميديا، والتي ترفض تماماً سلوكيات التحرش والمضايقة. أجريت الأبحاث والاستشارات الأولية مع مجتمعات ويكيميديا بين حزيران/ يونيو وكانون الأول/ ديسمبر 2020. تمت الموافقة على المدونة العالمية للسلوك من قبل مجلس الأمناء في شباط/ فبراير 2021، ويجري حاليًا وضع مبادئ توجيهية لتطبيق هذه السياسة.

- توظيف الخبرات في مجال حقوق الإنسان: عينت المؤسسة مديرًا لحقوق الإنسان في كانون الثاني/ يناير 2021 لبناء فريق وبرنامج مكرسين لدعم المساهمة الآمنة لمتطوعي الحركة والدفاع عنها. بالإضافة إلى ذلك، عينت المؤسسة في تشرين الأول/ أكتوبر 2021 نائب رئيس للمناصرة العالمية، وهو شخص ذو خبرة واسعة في السياسات، وحقوق الإنسان، والاستبداد الرقمي. يقود هذا الشخص جهود المنظمة للنهوض بالسياسات التي تعزز منظومة بيئة للإنترنت تدعم حقوق الإنسان. كما أنشأت المؤسسة منصب مدير أول لمناصرة حقوق الإنسان في أوائل عام 2022 للمساعدة في تنسيق التنفيذ التكتيكي للالتزامات التي تم التعهد بها في سياسة حقوق الإنسان للمؤسسة، بالإضافة إلى إدارة العمل المستمر نحو معالجة القضايا التي أثارها التقرير الأولي لتقييم التأثير على حقوق الإنسان. أدت هذه الاستثمارات في التوظيف إلى احترام ورفع جهوزية المؤسسة بحيث تكون أكثر استباقيةً فيما يتعلق بالاستجابة لحقوق الإنسان والنهوض بها.

- تأسيس لجنة قيادية في مجال حقوق الإنسان: أسست المؤسسة في أيار/ مايو 2021 لجنة توجيهية لحقوق الإنسان، مؤلفة من قادة رفيعي المستوى من جميع أنحاء المؤسسة، لوضع أطر تطبيق متكامل على مستوى المؤسسة لسياسة حقوق الإنسان للمؤسسة وممارسات العناية الواجبة.

- تعزيز موارد حقوق الإنسان للمتطوعين: قام موظفو المؤسسة المعينون حديثًا من ذوي الخبرة في مجال حقوق الإنسان منذ عام 2021، وبشكل أوسع في عام 2022، بما يلي:

  - العمل على إنشاء قنوات وآليات أفضل للمتطوعين والمنتسبين للإبلاغ عن المخاوف المتعلقة بحقوق الإنسان لموظفي المؤسسة القادرين على اتخاذ الإجراءات والاستجابة للتهديدات؛

  - تدريب المتطوعين المعرضين للخطر على مهارات الأمن الرقمي وأفضل الممارسات، من خلال الاستشارات الفردية وتطوير مجموعة أدوات متعددة اللغات، حتى يتمكن هؤلاء المتطوعون من حماية خصوصيتهم وسلامتهم بشكل أفضل عبر الإنترنت؛

  - العمل المتقدم مع برنامج أصوات تحت التهديد (Voices Under Threat)، الذي يهدف إلى دعم المتطوعين المساهمين في مشاريعنا في المناطق الصعبة أو عالية المخاطر، وهو يسبق صدور هذا التقرير. قمنا في العامين

الماضيين بتطوير المزيد من الموارد متعددة اللغات للمتطوعين، ووضعنا ساعات عمل منتظمة مخصصة للأمن الرقمي للمجتمعات؛

- شراكة مع منظمات حقوق الإنسان العالمية لبناء القدرات المحلية والإقليمية والدولية لدعم المتطوعين والمجتمعات المعرضة للخطر؛

- وضع أول بروتوكول استجابة للأزمات للمؤسسة لتوفير الدعم على مستوى المنظمة للمتطوعين المهددين وتنسيق الجهود عبر الأقسام.

- اعتماد سياسة حقوق الإنسان: قامت المؤسسة بتطوير سياسة حقوق الإنسان وافق عليها مجلس الأمناء في كانون الأول/ ديسمبر 2021. تلزم هذه السياسة المؤسسة بأربعة أنشطة رئيسية ضرورية لمعالجة مخاطر حقوق الإنسان والتخفيف من حدتها، بما في ذلك:

  - مواصلة بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان؛

  - تتبع جهودنا للوفاء بالتزامنا في مجال حقوق الإنسان، والإبلاغ عنها بشكل علني؛

  - العمل مع الشركاء والقطاع الخاص والحكومات لتعزيز ودعم احترام حقوق الإنسان؛

  - توفير الوصول إلى سبل الانتصاف الفعالة عند حدوث أضرار بحقوق الإنسان.

- استمرار العناية الواجبة: عقب تقديم تقرير تقييم التأثير على حقوق الإنسان، طلبت المؤسسة إجراء تقييمين إضافيين للتأثير على حقوق الإنسان، بما في ذلك تقييم التأثير على حقوق الطفل في نيسان/ أبريل 2022، وتقييم التأثير على حقوق الإنسان على مستوى المنتج في أيار/ مايو 2022. تخطط المؤسسة لنشر هذه التقارير أيضًا.

- التفاعل مع مجتمعات ويكيميديا: أطلقت المؤسسة سلسلة من الحوارات العامة والخاصة في أيار/ مايو 2022 عبر مختلف مجتمعات متطوعي وموظفي المؤسسة للوصول لفهم أفضل لاحتياجات أفراد المجتمع الذين يواجهون تحديات حقوق الإنسان، وكذلك كيفية تطبيق سياسة حقوق الإنسان لدعم هذه الاحتياجات. لا يزال الحوار مع المتطوعين مستمرًا.

- التخفيف من آثار المعلومات المضللة: نظرًا لقدرة المعلومات المضللة على التأثير بشكل كبير على حرية التعبير في جميع مشاريع ويكيميديا، قامت المؤسسة بسلسلة من التدخلات لمعالجة هذه المخاطر والتخفيف من حدتها، بما في ذلك:

  - تنمية الخبرات الداخلية: قامت المنظمة بتشكيل فريق من المختصين المتخصصين في المعلومات المضللة، يقومون بدعم المجتمعات في البحث عن المعلومات المضللة وتحديدها ومعالجتها في مشاريع ويكيميديا. كما تم تعيين رئيس لاستراتيجية مكافحة التضليل في نيسان/ أبريل 2022 لتنسيق الجهود الداخلية والخارجية لمكافحة المعلومات المضللة واقتراح سياسات فعالة بشأن هذه القضايا.

  - إنشاء مراقبة خاصة بالحدث: لمعالجة المخاطر المحيطة بالأحداث السياسية الهامة التي تجذب المعلومات المضللة، كما خصصت المؤسسة موارد إضافية للمراقبة والتنبيه عن هذا المحتوى حسب الحاجة. على سبيل المثال، أنشأت المؤسسة فريق عمل للمعلومات المضللة عبر الأقسام المختلفة لدعم المتطوعين في التقييم والاستجابة لأية محاولات تضليل أثناء الانتخابات الرئاسية الأمريكية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2020. يمتد هذا الجهد أيضًا للتكليف بوضع التقارير لفهم تأثيرات حملات التضليل بشكل أفضل. كان أحد هذه التقارير حول ويكيبيديا الكرواتية، والذي نشر في

حزيران/ يونيو 2021.

- وضع استراتيجية مؤسسية: تعمل المؤسسة، استنادًا إلى هذه التجارب، على تطوير استراتيجية مؤسسية لمعالجة المعلومات المضللة في مشاريع ويكيميديا، وقد عززت جهودها في مجال الدعوة لتعزيز السياسات العامة التي تعالج المعلومات المضللة عبر الإنترنت.

- توسيع البحث المخصص وبناء الأدوات: تشارك فرق الأبحاث والمنتج التابعة للمؤسسة في توسيع نطاق الأبحاث الخاصة بالمعلومات المضللة، بالتعاون أيضًا مع مجتمعات المتطوعين، من أجل فهم المشكلة على المنصة بشكل أفضل وتوفير أدوات مفيدة للتوسط في المحتوى.

أرست هذه الخطوات الجوهرية الأساس للمؤسسة لتوسيع نطاق عملها في معالجة مخاطر حقوق الإنسان والتخفيف من حدتها في السنوات القادمة، وعززت قيم حقوق الإنسان في قلب المؤسسة.

إلا أنه من المهم أن نعترف بوجود الكثير المتعين القيام به للتصدي للمخاطر المحددة في هذا التقييم والوفاء بالالتزامات المبينة في سياستنا لحقوق الإنسان. يجب أن تركز مؤسسة ويكيميديا على وضع سياساتنا لحقوق الإنسان، وتقييمات الأثر ذات الصلة وتطبيقها والإفصاح عنها. للوفاء بالتزامات سياستنا الجديدة في مجال حقوق الإنسان، تلتزم المؤسسة ببذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان على أساس مستمر، وبالشفافية بشأن نتائج تلك العمليات.

في المستقبل

نأمل أن يدعم تقريرنا الأول لتقييم التأثير على حقوق الإنسان جميع أصحاب المصلحة في حركة ويكيميديا لفهم مخاطر وتهديدات حقوق الإنسان التي نواجهها بشكل مشترك بشكل أفضل، وبالتالي توجيه العمل المطلوب لمعالجة تلك المخاطر. ستواصل المؤسسة العمل مع المتطوعين لتطبيق نتائج هذا التقرير في الأشهر والسنوات القادمة، ولتحديد أفضل السبل للمضي قدمًا في تعزيز حقوق الإنسان لمشاريع ويكيميديا.

كما نأمل أن يفيد هذا التقرير المنظمات غير الربحية الأخرى التي تدير منصات عبر الإنترنت لغرض المصلحة العامة. بغض النظر عن نموذج العمل، يجب على المنصات الإلكترونية التي تدعم معايير وقيم حقوق الإنسان حماية واحترام حقوق الإنسان للمساهمين والقراء والجماهير والمجتمعات الأخرى التي تتأثر حياتها بعملها. تشمل هذه المسؤولية بالضرورة التركيز على العناية الواجبة والمساءلة أمام المجتمعات المتضررة.

أخيراً، نأمل أن يُنظر في نشر هذا التقرير مع الخطوات التي اتخذناها في العامين الماضيين منذ الانتهاء من التقرير، كدليل على التزامنا الصادق بالحوار الحقيقي والصادق - حتى لو كان ذلك صعبًا في بعض الأحيان - كيف يمكن لمشاريع المعرفة الحرة في ويكيميديا أن تحقق رؤية الحركة لعالم يمكن فيه للجميع، في كل مكان، مشاركة المعرفة بحرية.

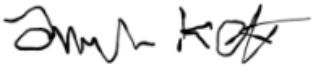

Amanda Keton
المستشار العام
مؤسسة ويكيميديا
12 يوليو 2022

# تقييم آثار مشاريع ويكيميديا للمعرفة الحرة على حقوق الإنسان

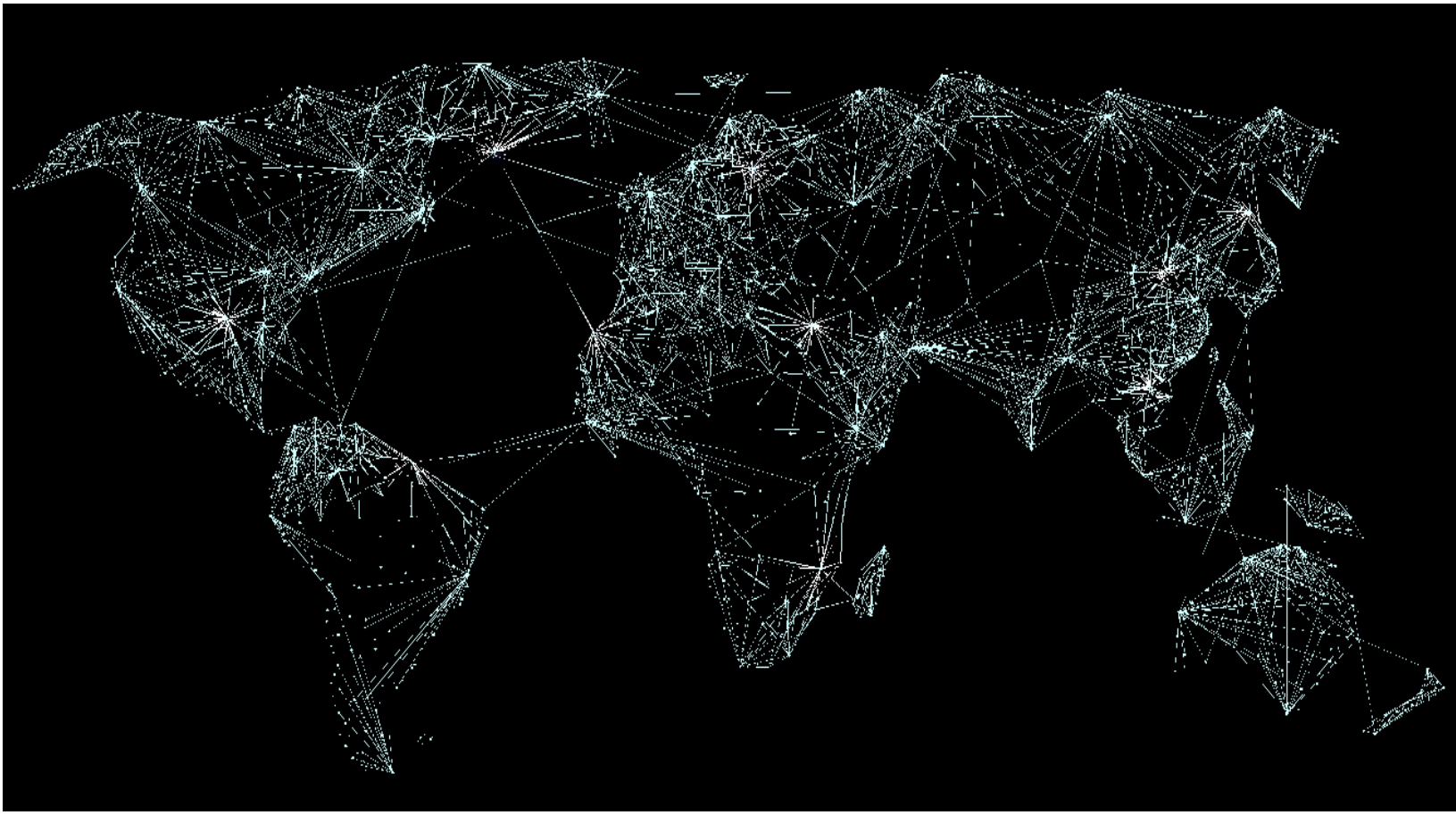

تقرير مشترك مع مؤسسة ويكيميديا
تموز / يوليو 2020

نسخة منقحة للإصدار العام

## I. موجز تنفيذي

ترعى مؤسسة ويكيميديا (المؤسسة) مشاريع المعرفة الحرة وتحمي "القيم والسياسات التي تسمح للمعرفة الحرة أن تزدهر."[1] تعزز هذه الرؤية الحق الأساسي في الوصول إلى المعلومات ونقلها على الصعيد العالمي. لضمان استمرار مشاريع ويكيميديا في تعزيز احترام حقوق الإنسان، قامت المؤسسة بتكليف عمل هذا التقرير لتقييم التأثير على حقوق الإنسان، مع مراعاة الأهداف التالية:

1. إظهار المخاطر البارزة على حقوق الإنسان في مشاريعها للمعرفة الحرة؛
2. التخفيف من المخاطر الفعلية والمحتملة المتعلقة بمشاريعها في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك تجنب الإضرار بأصحاب الحقوق[2]؛
3. دعم المؤسسة في عضويتها لمبادرة الشبكة العالمية (GNI)؛
4. مواءمة أفضل مع توقعات الأطراف المعنية فيما يتعلق ببذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان.

توفر المعايير الدولية لحقوق الإنسان إطارًا متينًا للمؤسسة لفهم ومعالجة المخاطر المرتبطة بمشاريعها للمعرفة الحرة. تقدم معايير حقوق الإنسان، بما في ذلك الشرعة الدولية لحقوق الإنسان[3] ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان[4]، مجموعة من القيم العالمية والمقبولة على نطاق واسع لتوجيه نهج المؤسسة في تسليط الضوء على مخاطر حقوق الإنسان والتخفيف من حدتها.[5] في الواقع، تعتبر حقوق الإنسان متأصلة، وغير قابلة للتصرف، ومترابطة، وغير قابلة للتجزئة: فلا يمكن منحها أو إزالتها، والتمتع بأحد الحقوق يؤثر على التمتع بغيرها، وبالتالي يجب احترامها ككل.

### نطاق ومنهجية التقييم

يتبع تقييم التأثير على حقوق الإنسان توجيهات مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان و مبادئ مبادرة الشبكة العالمية [6] ويستند إلى منهجية Article One، الحائزة على جوائز، وخبرتها في إجراء تقييمات التأثير على حقوق الإنسان. في حين ركز التقييم على المخاطر المرتبطة بمشاريع ويكيميديا للمعرفة الحرة، فقد أوضحنا تأثير المخاطر المباشر على موظفي المؤسسة.

شملت المنهجية خمس مراحل رئيسية:

أجرت Article One استعراض مكتبي للمعلومات العامة والخاصة عن المؤسسة ومشاريع ويكيميديا، بما في ذلك التقارير الإخبارية، وتقييم البحوث والمعلومات السرية التي تمت مشاركتها مع Article One بموجب اتفاق عدم الإفصاح (NDA). أضفنا للمراجعة المكتبية مقابلات مع 17 من موظفي المؤسسة وستة من كبار الخبراء الخارجيين،[7] وبعد ذلك تم التحقق من صحة النتائج مع ستة متطوعين من أنحاء مختلفة من الكرة الأرضية. تم تحديد مخاطر حقوق الإنسان بحسب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية حقوق الطفل. بالإضافة إلى ذلك، قيمت Article One مسؤولية ويكيميديا عن المخاطر التي حددها هذا التقييم، بما في ذلك ما إذا كانت المؤسسة قد تسببت في ضرر أو ساهمت فيه أو ربما كانت مرتبطة به بشكل مباشر.

---

[1] https://wikimediafoundation.org/about/

[2] يشمل أصحاب الحقوق أي شخص يحتمل أن يتأثر بمنتج أو خدمة، بما في ذلك متطوعي المشروع، والقراء، وغيرهم ممن يتأثرون بكل مشروع للمعرفة الحرة

[3] https://www.ohchr.org/en/what-are-human-rights/international-bill-human-rights

[4] https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/publications/guidingprinciplesbusinesshr_en.pdf

[5] يمكن الاطلاع على لمحة عامة عن المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة في الملحق الأول

[6] https://globalnetworkinitiative.org/gni-principles/

[7] يتضمن هذا التقرير اقتباسات من أصحاب المصلحة المشاركين. في حين أن Article One بذلت كل جهد ممكن لوضع الاقتباسات بشكلها الأصلي، تم تحرير الاقتباسات في بعض الأحيان لسهولة الفهم. لتعزيز الشفافية أثناء المقابلات، التزمت Article One بعدم إسناد الاقتباسات. يمكن الاطلاع على قائمة كاملة بأصحاب المصلحة المشاركين في الملحق الثاني.

من المهم ملاحظة أن النسخة العامة من هذا التقرير هي نتيجة جهد مشترك بين Article One ومؤسسة ويكيميديا، استنادًا إلى التقييم الكامل للتأثير على حقوق الإنسان الذي أجرته Article One بشكل مستقل وقدمته إلى المؤسسة في تموز/ يوليو 2020. كما هو الحال مع جميع تقييمات التأثير، يمثل التقرير لقطة سريعة للوضع في ذلك الوقت، حيث يسلط الضوء على مخاطر حقوق الإنسان والممارسات الإدارية التي تتناولها في عام 2020. بالتالي، هو لا يشمل الإجراءات التي اتخذتها المؤسسة منذ تقديم التقييم أو المخاطر الإضافية التي قد تكون تجلت في العامين الماضيين. قامت Article One ومؤسسة ويكيميديا بتحرير هذه النسخة العامة من التقرير لحماية سلامة وأمن موظفي المؤسسة ومجتمع المتطوعين الشامل.

## أبرز مخاطر حقوق الإنسان

وجد تقييم التأثير على حقوق الإنسان أن مشاريع المعرفة الحرة، لمؤسسة ويكيميديا، تساعد على تعزيز تحقق عدد من حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في حرية التعبير ونقل المعلومات والوصول إليها. لكن تواجه المؤسسة في الوقت نفسه خمس فئات من المخاطر البارزة على حقوق الإنسان تتعلق بمشاريعها للمعرفة الحرة. تشمل: المحتوى الضار، والمضايقات، والمراقبة والرقابة الحكومية، والمخاطر على حقوق الطفل، والقيود المفروضة على الإنصاف المعرفي.

### 1. المحتوى الضار

يمكن أن يؤثر المحتوى الضار على مجموعة من الحقوق بما في ذلك أمن الشخص (المادة 3 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)، والحق في الوصول إلى المعلومات (المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)، والمشاركة في الحكومة (المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)، والتحرر من الهجمات غير القانونية على شرف الشخص وسمعته (المادة 17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية)، والحق في الحقيقة (القرار 2005/66).

وجد التقييم أربعة أنواع من المحتوى الضار الذي يؤثر على حقوق الإنسان:

**A.** الهجمات على صفحات الأشخاص، بما في ذلك تخريب السير الذاتية للأشخاص الذين ما يزالون على قيد الحياة، نشر المعلومات الشخصية بقصد التشويه (doxing)، ونشر خطاب الكراهية؛
**B.** تحريف الحقائق التاريخية، بما في ذلك إدراج نظريات المؤامرة، وتبييض السمعة (white washing)، ووضع المصادر غير الموثوقة، والتسويق الزائف بنوعيه sock puppeting، وmeat puppeting [8]؛
**C.** الاستيلاء على المشروع، والذي يعني الانتشار المحتمل للمعلومات المضللة التي ترعاها الحكومة و/أو ذات الميول القومية عبر مشاريع المعرفة الحرة؛
**D.** المحتوى الخطير، بما في ذلك المحتوى الذي يمكن أن يساهم في إيذاء النفس أو إيذاء الآخرين.

تبرز هذه المخاطر بشكل خاص على ويكيبيديا نظرًا لجهودها بتوفير المعرفة الموسوعية، ودرجة استخدام المشروع على مستوى العالم.

### 2. المضايقات

يمكن أن تتخذ المضايقات أشكالاً عديدة، بما في ذلك الهجمات القائمة على أساس الجنس (الجندرية) على المتطوعات (الأشخاص الذين يعرفون عن أنفسهم علنًا بأنهم إناث)، المتحولين جنسيًا، والمندرجين تحت النظام الجندري غير الثنائي؛ ونشر المعلومات الشخصية بقصد التشويه (doxing) وكذلك التهديد بالعنف. يمكن أن تؤثر المضايقات عبر الإنترنت، في أبسط مستوياتها، على الحق في المعاملة بكرامة، ولكنها يمكن أن تؤثر أيضًا على الحق في: عدم التمييز (المادة 2 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)، والحق في أمن الأشخاص (المادة 3 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)، والخصوصية (المادة 12 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)، والتعبير (المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)، والتجمع (المادة 20 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)، والمشاركة في الحياة الثقافية (المادة 27 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)، والتحرر من الاعتداءات غير القانونية على شرف الشخص وسمعته (المادة 17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية).

وجد التقييم نوعين أساسيين من المضايقات التي تؤثر على حقوق الإنسان:

[8] ندرك أن التسويق الزائف بنوعيه (sock puppeting - meat puppeting) تمثل تكتيكات لتجاوز عمليات الرأي العام، كبديل عن الأشكال التقليدية للتشويه.

**A.** المضايقات داخل مجتمع المتطوعين، والتي تأتي في الغالب ضد أصوات الأقليات في مشاريع المعرفة، وتتضمن الكلام المسيء، ونشر المعلومات الشخصية بقصد التشويه (doxing)، والتشهير، والابتزاز؛
**B.** مضايقة موظفي المؤسسة من قبل المتطوعين، سواء على الإنترنت أو على أرض الواقع.

## 3. المراقبة والرقابة الحكومية

يتم تحدي حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، خاصة فيما يتعلق بحرية التعبير، وحرية الصحافة، وانقطاع الإنترنت، وضوابط محتوى الإنترنت، وقمع المدافعين عن حقوق الإنسان. بالنسبة للمؤسسة، قد تؤثر هذه الانتهاكات على الحق في: أمن الأشخاص (المادة 3 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)، عدم التعذيب (المادة 5 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)، حرية الخصوصية (المادة 12 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)، حرية التعبير (المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)، حرية التجمع (المادة 20 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)، والمشاركة في الحكومة (المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان).

وجد التقييم ثلاثة مخاطر أساسية تتعلق بالمراقبة والرقابة الحكومية:

**A.** المراقبة الإلكترونية لمتطوعي وقراء ويكيميديا، خاصة في البلدان ذات حريات الإنترنت المقيدة، أو ذات الحكومات الاستبدادية، والموضوعات التي تعتبر من المحرمات في تلك البلدان؛
B. طلبات الحصول على بيانات المستخدم، بما في ذلك الطلبات الحكومية الرسمية وغير الرسمية المقدمة للمؤسسة. هناك خطر متزايد على أفراد المجتمع الذين يتعاملون مع البيانات غير العلنية فيما يتعلق بتلقي الطلبات مباشرة من المسؤولين الحكوميين؛
C. الرقابة الحكومية، من حظر أقسام معينة من المقالات، وحتى حظر الوصول بشكل متقطع إلى ويكيبيديا ككل.

## 4. المخاطر على حقوق الطفل

نرحب بالمحررين من جميع الأعمار للمساهمة في مشاريع ويكيميديا. كشف بعض المتطوعين الذين خدموا في أدوار مهمة في مجتمعات ويكيميديا للمحررين في وقت لاحق أنهم كانوا قُصّراً في ذلك الوقت. ومع ذلك، لا تزال هناك مخاطر على الأطفال، وقد تؤثر على الحق في: الكرامة (المادة 1 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)، والخصوصية (المادة 12 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)، وحرية التعبير (المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)، والتعليم (المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)، والحماية من المحتوى الضار (المادة 17 من اتفاقية حقوق الطفل)، والحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين (المادة 34 من اتفاقية حقوق الطفل)، والتحرر من الاعتداءات غير القانونية على شرف الفرد وسمعته (المادة 17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية).

وجد التقييم أربعة مخاطر رئيسية تتعلق بحقوق الطفل:

**A.** مخاطر الخصوصية والسمعة، **كون** الأطفال، بعض الأحيان، محور المحتوى في مشاريع المعرفة. يشمل هذا الناشطين والمشاهير من الأطفال الذين قد يتعرضون لحملات تشويه السمعة؛
**B.** التعرض لمحتوى ضار، بما في ذلك المحتوى الذي "يروج لتعاطي المخدرات، أو الكراهية العنصرية، أو سلوك المخاطرة، أو الانتحار، أو فقدان الشهية العصابي، أو العنف؛"[9]
**C.** مواد الاستغلال الجنسي للأطفال التي يتم العثور عليها على منصات ويكيميديا؛[10]
**D.** التواصل الضار، مثل تعليم الأطفال للقيام بأفعال جنسية على الإنترنت وخارجها، وشراء منتجات غير قانونية، والتي قد تحدث على صفحات نقاش ويكيميديا.

[9] (UNICEF: "Children's Rights and the Internet From Guidelines to Practice" (2016
[10] مقابلة آرتيكل ون مع موظفي ويكيميديا في حزيران/ يونيو 2020؛ لاحظ أن العمل مازال جاريًا، بما في ذلك التحليل الآلي لمحتوى ويكيميديا على حد معرفتنا

## 5. القيود المفروضة على الإنصاف المعرفي

تلتزم المؤسسة بجعل المعلومات أكثر سهولة، وتقديم المعارف التي يتم استبعادها من قبل أنظمة الامتياز والسلطة.[11] في سعيها لتحقيق هذه الطموحات، واجهت المؤسسة سلسلة من التحديات التي يمكن أن تؤثر على الحق في: التحرر من التمييز (المادة 2 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)، وحرية التعبير والإعلام (المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)، والمشاركة الثقافية (المادة 27 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان).

وجد التقييم أربعة مخاطر رئيسية تتعلق بالقيود المفروضة على الإنصاف المعرفي:

**A.** الإنصاف بين الجنسين، بما في ذلك وجود عدد قليل، بشكل غير متناسب، من النساء المساهمات في المشاريع؛ بيئة مضايقة للعديد من المتطوعين من الإناث، ومجتمع الميم، والنظام الجندري غير الثنائي؛ والتمثيل الناقص للنساء، والأفراد من مجتمع الميم والنظام الجندري غير الثنائي في المحتوى؛

**B.** التنوع العرقي والإثني، بما في ذلك القصور في تمثيل المجموعات العرقية والإثنية المهمشة عبر التاريخ، كمواضيع للمقالات وكمساهمين،[12] وضعف الاحتفاظ بالمحررين من الأقليات، ومضايقة الأقليات العرقية في المجتمعات التطوعية؛

**C.** الإنصاف المعرفي في الجنوب العالمي، نظرًا لمحدودية إمكانية الوصول إلى المنصة في الجنوب العالمي والقصور في تمثيل لغات العالم؛

**D.** إمكانية الوصول إلى المشاريع المعرفية من قبل أولئك الذين يعانون من إعاقات بصرية أو سمعية أو غيرها، وإيصال المعرفة بطرق تتعدى الكتابة.

# التوصيات

وضعت Article One مجموعة من التوصيات لمعالجة كل فئة من المخاطر البارزة. **نحن** ندرك الحاجة للمشاركة وتأمين المساهمات من قاعدة المتطوعين الواسعة في ويكيميديا، وبالتالي نوصي بأن تتشاور المؤسسة مع المتطوعين والخبراء الآخرين لتحديد أفضل مسار للمضي قدمًا. تشمل التوصيات ذات الأولوية ما يلي:

استراتيجيات المؤسسة

1. وضع سياسة مستقلة لحقوق الإنسان تلتزم باحترام كافة حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا بالرجوع إلى الشرعة الدولية لحقوق الإنسان.
2. إجراء العناية الواجبة المستمرة في مجال حقوق الإنسان لتقييم المخاطر التي يتعرض لها أصحاب الحقوق باستمرار. ينبغي إجراء تقييم التأثير على حقوق الإنسان على مستوى المؤسسة كل ثلاث سنوات، أو أينما كانت تأثيرات التغييرات البارزة على حقوق الإنسان.
3. تطوير قنوات متوافقة مع الحقوق لمعالجة المخاوف المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك القنوات الخاصة، وضمان التوافق مع معايير الفعالية لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

المحتوى الضار

1. وضع بروتوكول تدقيق لتقييم المشاريع المعرضة لخطر كبير للاستيلاء أو المعلومات المضللة التي ترعاها الحكومة.
2. إنشاء لجنة للرقابة على المحتوى (COC) لمراجعة المحتوى مع التركيز على التحيز، يكون لديها الصلاحية لاتخاذ قرارات تحريرية ملزمة بما يتماشى مع المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
3. مواصلة الجهود المبينة في توجيهات نزاهة المعرفة[13] لتطوير: أ) تمثيل مقروء آليًا للمعرفة الموجودة داخل مشاريع ويكيميديا إلى جانب مصدرها؛ ب) نماذج لتقييم جودة مصدر المعلومات؛ ج) نماذج لتقييم مدى حيادية المحتوى وتحيزه. التأكد من أن جميع أدوات الذكاء الاصطناعي/ التعلم الآلي مصممة للكشف عن المحتوى والتصرفات التي قد

---

[11] (Berkman Klein Center for Internet & Society: "Will Wikimedia Exist in 20 Years?" (2017

[12] (Fast Company, "Black History Matters, So Why is Wikipedia Missing So Much of It?" (2015

[13] Leila Zia, Isaac Johnson, Bahodir Mansurov, Jonathan Morgan, Miriam Redi, Diego Saez-Trumper, and Dario Taraborelli. 2019. *Knowledge Integrity - Wikimedia Research 2030*. d oi.org/10.6084/m9.figshare.7704626 [CC BY 4.0]

تعتبر غير قانونية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وأن الاستجابة لذلك تتماشى مع اختبار العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المكون من ثلاثة أجزاء والذي يتطلب أن يكون أي تقييد للحق في حرية التعبير قانونيًا ومتناسبًا وضروريًا.

4. توفير الوصول لرقم مجاني لمنع الانتحار، مناسب جغرافيًا، يوضع في الجزء العلوي من المقالات حول طرق الانتحار.

المضايقات

1. تطوير ونشر برامج تدريبية للمسؤولين والمتطوعين ذوي الحقوق المتقدمة في الكشف عن إدعاءات المضايقة والاستجابة لها.
2. تكليف مشروع بحثي حول "تسويق الأعراف الاجتماعية" لتقييم أنواع الرسائل التي من المحتمل أن تقلل وتمنع التعليقات والتصرفات المضايقة.
3. استكشاف الفرص لتقييم مدى خباثة المستخدمين، مما يساعد على تحديد المخالفين المتكررين وأنماط المضايقة. النظر في طرح جوائز للمشاريع ذات أدنى مستوى للأذى.
4. النظر في وضع مقاييس للمشرف، تركز على فرض الكياسة، وتطبيق المدونة العالمية لقواعد السلوك القادمة قريبًا.
5. ضمان مراجعة المدونة العالمية لقواعد السلوك، وآلية الحوكمة المصاحبة لها من قبل خبراء حقوق الإنسان، بما في ذلك الخبراء في حرية التعبير والتحريض على العنف.

المراقبة والرقابة الحكومية

1. مواصلة الجهود الجارية كجزء من مشروع إخفاء عنوان بروتوكول الإنترنت (IP) لزيادة حماية المستخدمين من كشف الهوية العام.
2. تطوير أدوات وبرامج لرفع الوعي لدى جميع المتطوعين لفهم مخاطر المشاركة والتخفيف منها. ينبغي إتاحة الأدوات للجمهور وترجمتها إلى اللغات التي يتحدث بها المتطوعون في المناطق الأكثر عرضةً للخطر.[14]

المخاطر على حقوق الطفل

1. إجراء تقييم لتأثير مشاريع ويكيميديا على حقوق الطفل، بما في ذلك إجراء المقابلات ومجموعات التركيز مع المساهمين الأطفال في جميع أنحاء العالم.
2. إنشاء أدوات لحماية الطفل، بما في ذلك إرشادات ملائمة للأطفال حول إعدادات الخصوصية، وجمع البيانات، والإبلاغ عن محاولات إعداد الأطفال للأشياء المسيئة، والمدونة العالمية لقواعد السلوك القادمة، بالإضافة إلى "دليل الطفل لتحرير مشروع ويكيميديا" للمساعدة في تعزيز حق الأطفال في المشاركة المدنية.

القيود المفروضة على الإنصاف المعرفي

1. دعم الاحتفاظ من خلال تطوير دعم الأقران والتوجيه للمساهمين الممثلين تمثيلاً ناقصًا.
2. إشراك الأطراف المعنية في كيفية تحويل شرط "الجدارة بالملاحظة" ليكون أكثر شمولاً للتاريخ الشفوي، وتحديد التعريفات الأكثر ملاءمةً للمجتمعات الممثلة تمثيلاً ناقصًا.
3. تكييف مشاريع ويكيميديا لتكون أكثر سهولة للتناول عبر الهواتف المحمولة.

[14] يمكن تحديد المناطق ذات المخاطر العالية بناء على المعرفة التاريخية من المؤسسة، بالإضافة إلى تصنيفات الدولة حول حقوق الإنسان وحرية الإنترنت، بما في ذلك، على سبيل المثال، تقرير Freedom House حول الحرية على الشبكة.